ISSN = 2073-6614 pp: 496-528 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

Bab Aldamayir fi Sharh Qalayid Altaerif fi Eilm Altasrif By Sharaf Al-Din Ahmed bin Mahmoud bin Omar Al-Jandi (T: 669 AH): A study and Investigation

باب الضمائر في شرح قلائد التعريف في علم التصريف لشرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي (ت:669هـ) -دراسة وتحقيق-

Omer Zahid Muheisein Hamdan and Prof . Dr. Jasim Muhammad Suheil

ed.jasem.mohammed@uoanbar.edu.iq

Department of Arabic language

College of Education for Humanities / University of Anbar

عمر زاهد محيسن الكبيسي و أ.د. جاسم محمد سهيل العاني

قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الأنبار

Receive: 07/02/2021 Accept: 09/04/2022 Publish: 30/6/2022

Doi: 10.37654/aujll.2022.176369

Abstract

This research aims to study and investigate the chapter of pronouns in explaining the definition necklaces in the science of morphology by Sharaf al-Din Ahmed bin Mahmoud al-Jundi (d.: 669 AH), one of the morphological books that we received from the scholars of the seventh century AH, and because of the difficulty of morphology for students of knowledge, the author organized this science with three systems morphological, small, medium and large, to make it easier for them to understand, and our study was one of the chapters of the author's systems and the largest of them, which are the necklaces that contained most of the chapters of morphology, and he made it in twenty-five poems, different rhymes, each of which includes a chapter of the chapters of morphology, and he was interested in This book deals with morphological and phonetic definitions, and clarification of the scientific material by explaining the system from the linguistic point of view so that the strange words are clear to

the reader and known, and through morphological analysis that was characterized by brevity and non-repetition, for this reason this research came.

Keywords: pronouns - necklaces - conjugation - soldier - investigation.

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحقيق باب الضمائر في شرح قلائد التعريف في علم التصريف لشرف الدين أحمد بن محمود الجندي (ت: 669هـ) أحد الكتب الصرفية التي وصلتنا من علماء القرن السابع الهجري، ولصعوبة علم الصرف على طلبة العلم، نظم المؤلف هذا العلم بثلاث منظومات صرفية، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، ليسهل عليهم فهمه، وكانت دراستنا لأحد أبواب منظومات المؤلف وأكبرها ألا وهي القلائد التي احتوت على أغلب أبواب علم الصرف، وقد جعلها في خمس وعشرين قصيدة، مختلفة القوافي، تتضمن كل واحدة منها بابًا من أبواب علم الصرف، واهتمَّ في هذا الكتاب بالتعريفات الصرفية والصوتية، وتوضيح المادة العلمية من خلال شرح المنظومة من الناحية اللغوية حتى تكون الكلمات الغريبة واضحة للقارئ معروفة، ومن خلال التحليل الصرفي الذي اتسم بالاختصار وعدم التكرار، من أجل هذا جاء هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الضمائر – قلائد – التصريف – الجندي – تحقيق.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن المنظومات التعليمية في العلوم العربية تمثل أداة من أدوات التيسير على طلبة العلم، فقد أسهمت إلى حدٍّ بعيد في سرعة وكفاءة التكوين التعليمي لعلماء العرب والمسلمين، وذلك لإجادة التعليم فيها ودقة التسهيل على المتعلمين؛ لاتسامها بالاختصار وإيجاز العبارة، والمنظومات التعليمية عموماً قد ظهرت في وقت مبكرٍ في الحضارة الإسلامية، فقد ظهرت منذ القرون الأولى الهجرية. ثم تتابعت المنظومات شيئاً فشيئاً، وكلما امتدت السنين زادت عجلة المنظومات وكثرت حتى وصل النظم إلى ذروته في القرن السابع الهجري فلا يخفى على طالب علم ما نظمه ابن مالك الأندلسي (ت: 672هـ) في خلاصته الألفية، التي اشتهرت في الأوساط العلمية وفاقت كل مؤلف، وأقبل عليها طلاب العلم حفظًا وفهمًا.

ثم جاء معاصره شرف الدين الجندي– رحمه الله– فنظم ثلاث منظومات في علم الصرف، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وقد قام بشرح منظوماته الثلاث، وكان أكبر منظوماته تلك هي القلائد، وهي عبارة عن خمس وعشرين قصيدة، مختلفة القوافي، تتضمن كل واحدة منها بابا من أبواب الصرف، ثم شرح كل باب شرحا مفصلا فقد اهتم بالتعريفات الصرفية، وتوضيح المادة العلمية من خلال شرح المتن من الناحية اللغوية حتى تكون الكلمات الغريبة واضحة للقارئ معروفة، ومن خلال التحليل الصرفي الذي اتسم بالاختصار وعدم التكرار.

ولكون أحد متطلبات نيل درجة الدكتوراه نشر بحث في مجلة علمية محكمة اخترت نشر باب الضمائر من كتاب شرح قلائد التعريف في علم التصريف، وذلك لأهمية هذا الباب في علم الصرف ولذكر المؤلف أغلب الخلافات الصرفية المتصلة به.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم هذا البحث إلى قسمين، جعلت القسم الأول خاصا بالدراسة، وجاء القسم الأول في ثلاثة مباحث: وجاء المبحث الأول بعنوان: تعريف موجز بشرف الدين الجندي، والمبحث الثاني بعنوان: التعريف بكتاب القلائد وشرحه، والمبحث الثالث بعنوان: منهجي في التحقيق، ثم القسم الثاني وهو النص المحقق، ثم خاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليها، وقائمة بالمصادر والمراجع.

القسم الأول

القسم الدراسي

المبحث الأول

تعريف موجز بشرف الدين الجندي

أولا: اسمه:

هو: أحمد بن محمود بن عمر، الجندي[1]، شرف الدين، وقيل: تاج الدين، ويرد بعد (عمر) بن قاسم في كشف الظنون[2]، والأعلام[3]، ومعجم المؤلفين[4].

---

[1] ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (124/1)، وكشف الظنون: (1776/2)، والأعلام: (254/1)، ومعجم المؤلفين: (172/2).

[2] ينظر: كشف الظنون: (1776/2).

[3] ينظر: الأعلام: (254/1).

[4] ينظر: معجم المؤلفين: (172/2).

ثانيا: نسبته:

1- الجَنْدي: "نسبة إلى جَنْد: المدينة المشهورة في بلاد تركستان شمالي خوارزم بينهما عشرة أميال فيما ذكره ياقوت في معجم البلدان، وذكر أنَّها تلقاء بلاد الترك مما وراء النهر قرب نهر سيحون"[1]. وورد في بعض المصادر: الخُجَنْدِي[2] نسبة إلى خجندة بضم الخاء وفتح الجيم وتسكين النون وفتح الدال، بلدة في ما وراء النهر أي تركستان وهي في شرقي سمرقند، نزهة كثيرة الفواكه في وسطها نهر جار[3]. والراجح: الجَنْدي، نظرًا لأنه المثبت في المخطوط إذ قال: الفرائد في شرح القصائد في التصريف للجندي البخاري. وأيضًا فإن أكثر من ترجموا له- ولا سيّما الذين كانوا قريبي العهد منه- ذكروا النسبة الأولى: (الجَنْدي)، قال الذهبي: "والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدي، له تصانيف وفضائل"[4].

2- **البخاري:** نسبة إلى بخارى: بالضم إحدى البلاد القديمة من إقليم ما وراء النهر إلى جهة المشرق وهي أجل مدن ما وراء النهر وأقربهن إلى خراسان وبينها وبين نهر جيحون يومان، وبينها وبين سمرقند سبعة أيام، وهو بلد واسع، افتتحها سعيد بن عثمان بن عفان في زمن معاوية -رضي الله عنه- ثم خرج عنها يريد سمرقند فامتنع أهلها فلم تزل مغلقة حتى افتتحها سلم بن زياد في أيام يزيد بن معاوية ثم انتقضت وامتنعت حتى صار إليها قتيبة بن مسلم الباهلي في أيام الوليد بن عبد الملك فافتتحها، وهي في مستو من الأرض وبناؤها خشب مشتبك ويحيط بهذا الخشب المشتبك في البناء من القصور والبساتين والسكك والقرى المتصلة[5].

ثالثا: مصنفاته:

صنَّف الشيخ شرف الدين الجندي مؤلفات كثيرة بين النظم والنثر، وقد ذكر بعض من ترجم له بعض هذه المؤلفات، وبعضها الآخر ذكره محققو كتبه الذين وقفوا على إشارات الجندي إلى نصوصه في مؤلفات سابقة، ومن مؤلفاته: الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري[6]، والمقاليد شرح

---

(1) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: 473/2.

(2) ينظر: كشف الظنون: 1708/2.

(3) ينظر: الأنساب: 5/ 52، ومعجم البلدان: 347/2.

(4) المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: 181/1، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 360/1.

(5) ينظر: معجم البلدان: (353/1)، والروض المعطار: (82/1-83).

(6) ينظر: كشف الظنون: (1776/2)، وسلم الوصول: (248/1)، والأعلام: (254/1).

المصباح للمطرزي في النحو[1]، وأنوار المصابيح شرح مصباح المطرزي في النحو، وشرح الكافية في النحو[2]، وريحانة الروح في علم الصرف، وشرح ريحانة الروح في علم الصرف، وعقود الجواهر في علم الصرف[3]، وشرح عقود الجواهر في علم الصرف[4]، ومنية المتعلمين[5]، والقلائد في علم التصريف، وشرح قلائد التعريف في علم التصريف، وشرح النجديات[6]، والعجالة في تفسير لفظ الجلالة[7] ، والقرائض في فن الفرائض[8]، ونظم الجامع الصغير[9]، ونفائس الكلام وعرائس الأقلام[10].

رابعا: وفاته:

---

[1] ينظر: كشف الظنون: (1708/2)، وهدية العارفين: (102/1)، ومعجم المؤلفين: (172/2).

[2] ينظر: كشف الظنون: (1376/2).

[3] ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: (248/1).

[4] حققه الدكتور زكريا بن سليمان بن خليفة التميمي، بعنوان (عقود الجواهر تأليف: أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت: 700هـ)، ونشره في مجلة العلوم العربية والإنسانية جامعة القصيم، المجلد: 8، العدد: 2، ربيع ثاني 1436هـ-يناير 2015م.

[5] نبَّه عليه محقق (عقود الجواهر) وذكر أن الجندي أحال في عقود الجواهر على كتاب منية (المتعلمين) في ثلاثة مواضع. ينظر: عقود الجواهر: (567-568).

[6] ينظر: كشف الظنون: (1930/2)، وتاريخ الأدب العربي: (31/5).

[7] حققه الدكتور محمد الدالي، ونشرت في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد الثاني والسبعون، الجزء الثاني، ذو القعدة: 1418هـ-1998م. ص: 237-266، ولم يشر إليها أحد من علماء التراجم.

[8] هي منظومة في علم المواريث، نظمها الجندي سنة: (666هـ) أي: بعد نظم القلائد بسنة واحدة، وشرحها أبا العلاء محمود بن أبي بكر البخاري الكلاباذي، ويوجد من هذا الشرح نسخة خطية تحتفظ بها مكتبة لا له لي التركية تحت رقم: (1318).

[9] ذكره الجندي في كتابه شرح قلائد التعريف: (96و- 96ظ).

[10] ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: (534/1).

ذكر بعض من ترجم لشرف الدين الجندي أنَّه توفي في سنة 700هـ ومن بينهم حاجي خليفة[1]، وإسماعيل باشا البغدادي[2]، والزركلي[3]، وعمر رضا كحالة[4]، وتابع الدارسون الذين حققوا أعمال الجندي أو درسوا بعض مؤلفاته، ما ذكره أصحاب التراجم، إلا أنَّ أبا العلاء محمود بن أبي بكر البخاري الكلاباذي المتوفى سنة (700هـ) شارح منظومة الجندي (القرائض في فن الفرائض) صرح بتاريخ وفاته، وذكر أنَّه توفي سنة: (669هـ) في غالب ظنّه، إذ قال: " خرج إلى بُخارى واشتغل وفاق أقرانه في فنون العلم والأدب، وصنَّف فيها تصانيف مفيدة نظمًا ونثرًا، ودرس عليه جَمٌّ غفيرٌ وانتفعوا بعلمه وبتصانيفه، واستوطنها إلى أن مات بها في حدود سنة تسع وستين وستمائة في غالب ظني، طيب الله مرقده ومثواه وصير الفردوس منقلبه ومأواه"[5].

المبحث الثاني

التعريف بكتاب القلائد وشرحه

تعد منظومة القلائد من المنظومات التعليمية في علم الصرف، وهي عبارة عن خمس وعشرين قصيدة، مختلفة القوافي، تتضمن كل واحدة منها بابا من أبواب الصرف، وهي آخر منظوماته في الصرف وأطولها؛ حيث نظمها في مدينة (بخارى) سنة (665هـ) في (354) بيتا، بعد نظمه (ريحانة الروح) التي فرغ من نظمها سنة (657هـ)، وجعلها في سبعة أبواب، ومنظومته (عقود الجواهر) التي فرغ من نظمها في مدينة (تمجة) ببخارى سنة (660هـ)، وجعلها في خمسة عشر بابا وله شرح على كل واحدة من الثلاث.

ولما كانت منظومة القلائد محتوية على أغلب الأبواب الصرفية، فقد اهتم بها بعض العلماء، ولا سيما الناظم، فقاموا بشرح المنظومة وتوضيح غوامضها، ومن هذه الشروح شرح الناظم شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت: 669هـ) الموسوم بـ(شرح قلائد التعريف في علم التصريف) وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه في أطروحة الدكتوراه.

---

[1] ينظر: كشف الظنون: (1155/2)، و(1708/2).

[2] ينظر: هدية العارفين: (102/1).

[3] ينظر: الأعلام: (254/1).

[4] ينظر: معجم المؤلفين: (172/2).

[5] حل القرائض في فن الفرائض: (114–و، 114–ظ).

واخترنا نشر هذا الباب لأهميته في علم الصرف، ووقع هذا الباب في أحد عشر بيتا، وقد نظمه المؤلف على بحر الوافر، وقد قسم فيه الضمائر على بارزة ومستترة، والبارزة على متصلة ومنفصلة، والمتصلة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والضمائر المنفصلة ضمائر رفع وضمائر نصب، وقد اعتمد المؤلف في شرحه هذا الباب على شيئين هما: تفسير الكلمات الغريبة الواردة في النظم، والتحليل الصرفي الدقيق.

المبحث الثاني

منهجي في التحقيق

يُمكن تلخيص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب فيما يأتي:

1- قمتُ بإعادة نسخ المخطوط بالخط العربي من نسخة الأصل، وقد التزمت في ذلك بالرسم الإملائي، ووضعت علامات التنقيط والترقيم .

2- قابلتُ بين النسخ الثلاث الخطية، وجعلت النسخة (أ) هي الأم؛ لأنَّ هذه النسخة أكمل نصًا، وأقل سقطًا، مقارنة بالنسخ الأخرى.

3- عند وجود اختلاف بين النسخ، أثبت الصواب في المتن وأشير إلى موضع الاختلاف.

4- إذا كان هناك سقط في (أ)، أثبته من (ب) أو(ج) وأضعه بين قوسين معكوفين، مشيراً إليه.

5- في حال وجود سقط من النسخة (ب) أو (ج) أضع له رقمًا في المتن وأشير إلى ذكره إن كان كلمة واحدة، وإن كان أكثر من كلمة وضعتها في الهامش بين قوسين هلالين، مبيناً أن ما بينهما سقط من (ب) أو (ج).

6- علَّقتُ على بعض المواضع التي وجدتها تحتاج إلى تعليق.

7- خرجت الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية من مظانها.

8- ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب مستعينًا بكتب التراجم.

9- شرحتُ المفردات الغامضة الواردة في المنظومة التي لم يقم الجندي بشرحها.

10- لم أذكر بطاقة الكتب عند الإحالة اليها، خشية الإطالة، وتخفيفًا للهوامش، وإنّما أذكر اسم الكتاب ورقم الصفحة والجزء، وذكرت بطاقة الكتاب كاملاً في قائمة المصادر في نهاية البحث لمن أراد الرجوع إليها.

(القسم الثاني النصُّ المحقّق)

الباب السادس في الضمائر

نَظَمْتُ لَكَ الفَرَائِدَ مِنْ فَوَائِدِ فَحُقَّ لَهُنَّ أَنْ تُدْعَى القَلَائِدْ

فرائدُ الدُرِّ: كبارُها والواحدُ فريدةٌ[1]، وحُقَّ مِنْ قولهم: حُقَّ لك أنْ تَفعلَ كذا[2]، وفي البيتِ إشارةٌ إلى اسمِ نظمِ هذا الكتابِ، وهو "القلائدُ".

وَلَيْسَ أَخُو اتّصَالٍ مِن ضَمِيرٍ عَلَى قِسْمَينِ أَنْ تَطْلُب بِزَائِدْ[3]

فَذَانِكَ بَارِزٌ وَأَخُو اسْتِتَارٍ وَمَا المَرْفُوعُ عَنْ هَذَينِ حَايِدْ

بِأَربَعَةٍ لُزُومٌ بِاسْتِتَارٍ وَلَسْتَ لِذَاكَ[4] فِي خَمْسٍ بِوَاجِدْ[5]

وَمَا المَنْصُوبُ غَيْرَ أَخِي بُرُوزٍ كَذَا المَجْرُورُ نَحْو أَتَاكَ حَامِدْ

الحايدُ مِنْ حَادَ عنه عَدلَ[6]، وحامِد اسم رجلٍ، أو صفةٌ من حَمِدَ[7]. اعلمْ أنَّا نَبَّهناكَ على أمثلةِ الفعلِ وأسرارِها، التي هي أَحلى من الرُقادِ، **[27-و]** في جُفُونِ مَنْ كابدَهُ[1] شدائدَ السُهادِ، وأردنا أنْ

---

(1) ينظر: العين: (24/8) (فرد)، وتهذيب اللغة: (70/14) (فرد)، والصحاح: (518/2) (فرد).

(2) ينظر: العين: (6/3) (حق)، وتهذيب اللغة: (241/3) (حق)، والصحاح: (1460/4) (حقق).

(3) في "ج": ((برائد)).

(4) في "ب": ((كذاك)).

(5) جاء في حاشية "ب": ((قوله: في خمس الأول: فَعَل يَفعُل، والثاني: فعلتْ، وتَفْعَلُ، والثالث: اسم الفاعل، والرابع: اسم المفعول، والخامس: الصفة المشبهة، ففي هذه الخمسة لزوم الاستتار غير موجود)).

(6) ينظر: العين: (279/3) (حيد)، وتهذيب اللغة: (123/5) (حيد)، والصحاح: (467/2) (حيد).

(7) ينظر: العين: (189/3) (حمد)، وتهذيب اللغة: (252/4) (حمد)، والصحاح: (467/2) (حمد).

نَصرِفَ عَنانَ القلمِ، إلى إيرادِ تصريفِ الأفعالِ معَ الضمائرِ، استدعى الكلامُ تقديمَ الإشارةِ إلى الضمائرِ فلنفعل[2].

اعلم أنَّ الضميرَ[3]: هو الاسمُ المُتضمّنُ للإشارةِ إلى المتكلِمِ أو إلى المخاطبِ أو إلى غيرِهما بعدَ سَبْق ذكرِهِ هذا أصلُه، ونحو: قوله في مطلع القصيدةِ:

زارَتْ عليهـــــــا للظَّـــــــلامِ رُواقُ ... ومـــن النُّجـــوم قلائـــدٌ ونِطـــاقُ[4]

بضمير الحبيبةِ في زارتْ مع أنَّها[5] لم تُذكَرْ؛ لكونِها كالمذكورةِ؛ لأنَّها غائبةٌ عن بصرِهِ حاضرةٌ في فُؤادِه، ألا ترى إلى قولِ قائلٍ:

أيـــا غائبًـــا حاضـــرًا فـــي الفـــؤاد ... ســـلامٌ علـــى الغائـــبِ الحاضـــرِ[1]

---

[1] في "ج": ((كابد)).
جاء في الصحاح (530/2) (كبد): ((والكَبَدُ: الشِدَّةُ ... وكابَدْتُ الأمرَ، إذا قاسيتَ شدته)). وينظر: العين: (334/5) (كبد)، وتهذيب اللغة: (74/10)،

[2] جاء في حاشية "ب": ((أي: أردنا إلحاق الضمائر بالأفعال لكن استدعى الكلام تقديم الضمائر)).

[3] يسميه البصريون مضمرًا، ويسميه الكوفيون مكنيًا، ولا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهةِ اللفظ، وأمّا البصريون، فيجعلون المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنيٌ، وليس كلُّ مكنيّ مضمرًا. ينظر: شرح المفصل: (292/2) ويعرف العكبري الضمير بقوله: ((هُوَ الِاسْم الَّذِي يعودُ إِلَى ظاهرِ قبله لفظا أَو تَقْديرا)) اللباب: (474/1)، وعرَّف ابن الحاجب الضمير بقوله: ((المضمر: ما وضع لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظا أو معنى أو حكما)) الكافية: (32)، وينظر: الكناش: (241/1)، وأوضح المسالك: (99/1)، وإرشاد السالك: (112/1)، وتعليق الفرائد: (17/2).

[4] البيت من الكامل، لأبي العلاء المعري في ديوانه سقط الزند: (210)، ومفتاح العلوم: (231)، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: (279/2)، ومسالك الأبصار: (440/15).

[5] في "ب": ((أنه)).

فَتَرْكُ الأصلِ هُنا لهذا المعنى

وأمَّا [نحو][2] قولهم: (ضَربَني وضربتُ زيدًا)، بضمير زيدٍ في: ضَرَبني بدونِ سبقِ ذكرِه، فلسرٍّ عُرِفَ في موضعِه[3].

ثم إنَّ الضميرَ إنْ لم يَسُغِ الابتداءُ به فهو مُتَّصلٌ[4]، وإنْ ساغَ فهو منفصّل[5]، ووجهُ التسميةِ بهما ظاهرٌ[1]، وكلٌّ منهما باعتبارِ المراتبِ دونَ التعرُّضِ للرفعِ، والنصبِ، والجرِّ، كأنْ تحتمل ثماني

---

[1] البيت من المتقارب، وقد ورد في كتاب الذخيرة: (523/8)، والدر الفريد: (430/5)، مع أبيات للوأواء الدمشقي على تلك القافية، وليس البيت في ديوانه المطبوع: (99–100)، وقيل إنَّه على قافية الباء «سلام على الحاضر الغائب» ينظر: أسرار البلاغة: (133).

[2] ما بين المعقوفتين سقط من: (أ) وما أثبته من (ب) و(ج).

[3] هذا المثال من مسائل الخلاف بين النحويين فذهب سيبويه إلى أنَّه يضمر قبل الذكر ففي ضَرَبَني فاعلٌ مضمرٌ دلّ عليه المذكور، وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعل في اللفظ، ومذهب الكسائي في مشهور ما نقل عنه، وهشام وتابعهما أبو زيد السهيلي، وأبو جعفر بن مضاء أنَّ الفاعل محذوف لا يضمر، وقد نقل عن الكسائي أنَّه مضمر مستتر في الفعل، وأنَّ ما نقله البصريون عن الكسائي أنَّه بحذف الفاعل لا يصح. وذهب الفراء إلى أنَّ مثل هذا التركيب باطل، لأنَّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى الحذف للفاعل، وعن الفراء أيضًا أن مثل: ضربني وضربت زيدًا يقصره على السماع، ولا يجعله قياسًا. ينظر: الكتاب: (78/1)، والمسائل الحلبيات: (237)، والإنصاف: (71/1 –81)، وشرح المفصل: (205/1–206).

[4] عرّف الزمخشري الضمير المتصل بقوله: ((فالمتصل: ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة)). المفصل: (166)، وعرفه الرضي، فقال: ((المتصل: ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه)). شرح الكافية: (408/2)، وينظر: شرح الكتاب: (96/1)، والبديع: (5/2).

[5] في "ج": ((وإن ساغ ذلك فيه فمنفصل)).

قال الزمخشري: ((المنفصل: ما جرى مجرى المظهر في استبداده)). المفصل: (166)، وينظر: شرح الكافية للرضي: (408/2)، وشرح المفصل: (293/2).

عشرةَ صورةً، سِتًّا في غيرِ المواجهةِ؛ لاعتبارِهِ مُذكّرًا ومؤنّثًا، واعتبار الواحد،[2] والتثنيةِ، والجمعِ، في كلِا الجانبين، واثنتي عشرةَ في المواجهةِ، والحكاية، لما قلنا، غيرَ أنَّهم ألغوا اعتبارَ **[27–ظ]** التذكيرِ والتأنيثِ في الحكايةِ؛ لقلّةِ الفائدةِ؛ لأنَّ المتكلمَ مُشاهَدٌ، ووقوع اللبسِ بينَ كَونِه مُذكَّرًا ومؤنثًا لائحٌ عليه، سِيما الندرةِ، فلا يُعْبَأُ به، ولم تَستقم التثنيةُ، والجمعُ، فيها حقيقةً؛ لامتناعِ مَجيءِ المِثلِ للمتكلمِ، وامتناعِ مجيئها في غيرِ الأمثالِ بقول: (رجلانِ) في: (رجلٍ ورجلٍ)، لا في رجلٍ وحمارٍ، ونحو ذلك[3]. ولم يُفرّقوا بينَ اثنين واثنتين في غيرِ الحكايةِ، حيث قالوا لهما: (نَصرَا)، و(نَصرتَا)، بالألفِ، و(نصرتُما) و(أنتما)، و(هما)[4]، وسِرُّهُ: أنَّ القياسَ أنْ يُزادَ على لفظِ كلِّ ضميرٍ للواحدِ والواحدةِ ألفٌ للتثنيةِ، وواوٌ لجمعِ الرجالِ، ونونٌ لجمعِ النساءِ؛ لكونِ الألفِ للتثنيةِ كـ(رجلانِ)، و(امرأتانِ)، والواوِ للجمع كـ(مسلمونَ)، وكذا النونُ كما في: (نَصَرْنا) و(نَنصُرُ)[5]. إلاَّ أنَّ زيادةَ الواوِ في: (هُوُوْا) امتنعتْ؛ للثقلِ المُفرِطِ؛ لتوالي الضمتينِ واجتماع الواوينِ، مع تَحرّكِ احداهما بالحركةِ المستثقلةِ، فأُقيمتْ مُقَامَ الواوِ الأُولى جارتُها في المخرجِ، وهي الميمُ؛ ليذهبَ الثِّقَلُ معَ بقاءِ الواوِ من وجهٍ؛ لأنَّ

---

(1) قال ابن يعيش: ((فإنّ قيل: ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلة ومنفصلةَ، وهلّا كانت كلُّها متّصلةً، أو منفصلةً؟ قيل: القياسُ فيها أنّ تكون كلها متّصلةً؛ لأنّها أَوْجَزُ لفظًا، وأبلغُ في التعريف. وإنّما أُتي بالمنفصل لاختلافِ مواقعِ الأسماء التي تُضمَر، فبعضُها يكون مبتدأً، نحو: "زيدٌ قائمٌ". فإذا كنيتَ عنه، قلتَ: "هو قائمٌ"، أو"أنت قائمٌ"، إن كان مخاطبًا؛ لأنّ الابتداء ليس له لفظٌ يتصل به الضميرُ، فلذلك وجب أنّ يكون ضميرُه منفصلًا. وبعضُها يتقدّم على عامله، نحو: "زيدًا ضربتُ". فإذا كنيتَ عنه مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلًا، لتعذر الإتيان به متّصلًا مع تقديمه، فلذلك تقول: "إيّاه ضربتُ"، أو "إيّاك". قال الله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}، أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدَّمًا)). شرح المفصل: (293/2).

(2) في "ج": ((الوحدة)).

(3) جاء في حاشية "ب": ((وكان حق الحكاية أن يكون للمذكر مفرد وتثنية وجمع، وللمؤنث كذلك، إلا أن التذكير والتأنيث في التثنية والجمع فيهما غير موجودة؛ لعدم الفائدة، وعدم الاستقامة)).

(4) في "ب" و"ج": ((وهما وأنتما)).

(5) جاء في حاشية "ب": ((إنما لم يفرقوا بين اثنين واثنتين في المضمرات لكونها تابعةً ومفردةً للمظهرات، كما لم يفرقوا بينهما في المظهرات نحو: زيدان والهندان، فكذا هذا وفرقوا بين جمعها كما فرقوا في المظهرات نحو: زيدون وهندات)).

الميم بمنزلة الواو، فبقيت الواو فيه من وجه[1]، ثم صُنِعَ هذا في تثنيتهِ هو إلحاقًا للمثنَّى بالمجموعِ[2]؛ لمشاركةٍ بينَهما في مُجاوزةِ الواحدِ، معَ أنَّ فيه إزالةً لضربٍ من الثقلِ، ناشئٍ من تَحرّكِ حرفِ العلّةِ، ومن شَبهِ الجمعِ بينَ المثلينِ؛ لأنَّ **[28–و]** الواوَ أختُ الضمّةِ، فلمَّا تقرَّرَ مجيءُ الميمِ قبلَ الألفِ في: (هُما)، ألزموا مَجيئَها قبلَها في جميعِ صُوَرِ التثنيةِ؛ رفعًا للاختلافِ[3].

فلم يُفرَقْ بينَ اثنينِ واثنتينِ في غير الحكايةِ، ممَّا عَدا نحو: (نَصَرَا)، و(نَصرتا)؛ لهذا، وعدمُ الفرقِ بينَهما فيها[4]؛ للجريِ على سَنَنِ القياسِ، فعادتْ صُوَرُ كلِّ واحدٍ من قسمي الضميرِ، بما ذكرنا من الاعتبارِ إلى اثنتي عشرةَ، ثم احتمل كلٌّ من القسمين أنْ يُكرَّرَ له الاثنتا عشرةَ ثلاثَ مرَّاتٍ، باعتبارِ الرفعِ، والنصبِ، والجرِّ؛ لأنَّ المضمرَ قائمٌ مقامَ المظهرِ، وله رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، لكن تَعذَّرَ اعتبارُ الجرِّ في المنفصلِ؛ لما سيجيء، فعادَتْ صُوَرُه إلى أربعٍ وعشرينَ[5]، ولم يُغايَرْ بينَ النصبِ والجرِّ في المتصلِ؛ لاتحادِ المنصوبِ والمجرورِ في مجيئهما فضلتينِ نحو: (ضربتُ زيدًا)، و(مَررتُ بزيدٍ) فكلٌّ منهما بعدَ تمامِ الكلامِ، ولأنَّ المجرورَ في: (مررتُ بزيدٍ) منصوبٌ في التقديرِ، ولذا جازَ نصبُ (عمرٍو) في: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)، إلاَّ في ضميرِ المتكلمِ، فقد وقعتِ المُغايرةُ فيه بمجيءِ نونِ الوقايةِ وذهابِها لما سَنذكر.

---

[1] ((لأنَّ الميم بمنزلة الواو فبقيت الواو فيه من وجه)) ما بين القوسين سقط من: "ج".

[2] في "ب": ((الجموع)).

وذكر ابن يعيش في تثنيته قولا آخر، فقال: ((وقيل: إنّ أصلَ "همَا": "هُومَا"، فحُذفت الواو، قالوا: لأنّها لو بقيت، لَوجب ضمُّها؛ لأنّ هذه الميم يُضَمّ ما قبلها، والضمّةُ تُستثقل على الواو المضمومِ ما قبلها، فحُذفت الضمّة للثقل. ولمّا سكنت الواوُ، تَطرّق إليها الحذفُ لضعْفها، وذلك لئلاّ يُتوهّم أنّهما كلمتان منفصلتان أعني "ما" و"هُوَ". وثبتت الألفُ في "هما" كما ثبتت في "أنتما")). شرح المفصل: (309/2)، وينظر: وشرح الشافية للرضي: (418/2).

[4] في "ج": ((فيهما)).

[5] جاء في حاشية "ب": ((لكون الضمير المرفوع اثنتي عشرة ولكون الضمير المنصوب والمجرور اثنتي عشرة لاتحادهما فضلتين صارا أربعا وعشرين)).

وانقسمَ المرفوعُ إلى قسمينِ: بارزٌ أي: ملفوظٌ به، ومستترٌ أي: منويٌّ؛ لأنَّ الضميرَ المرفوعَ من المتصلِ فاعلٌ، وهو كالجزءِ من الفعلِ، وجُزءُ الشيءِ مُتّصلٌ به أشدَّ الاتّصالِ، **[28–ظ]** والاستتار إمارةُ فرطِ الاتّصالِ فيستتر عندَ عَدم اللبسِ؛ لوقوعِ الغُنيةِ عنه بحصول المعنى بدونِه[1].

ولَزِمَ الاستتارُ في أربعةٍ: (افْعَلْ)، و(أَفْعَلُ)، و(نَفْعَلُ)، و(تَفعلُ)، إذا كانَ للمخاطبِ؛ لأنَّ ذكرَ اللفظِ للمعنى، وقد حَصَلَ المعنى؛ لأنَّ كلَّ عالمٍ بالعربيّةِ إذا سَمِعَ قولكَ: (افعَلْ)، لا يَستريبُ أنَّ مُرادَك افعلْ أنتَ، فَعُلِمَ أنَّ المعنى حاصلٌ فلا حاجةَ إلى اللفظِ، فلزم الاستتارُ؛ لأنَّ المرادَ بالمُستترِ اللازمِ أنْ لا يجوزَ إسنادُ ما أُسنِدَ إلى هذا الضميرِ إلى غيرِهِ من مُظهرٍ، أو مُضمرٍ بارزٍ، وبغيرِ اللازمِ عكسهُ[2].

ولا يلزم الاستتارُ في: (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ)، وكذا للمؤنثِ (فَعَلَتْ)، و(تَفْعَلُ)، وفي اسمِ الفاعلِ، و[اسم][3] المفعولِ، والصفةِ المشبَّهةِ، فقيلَ: (زيدٌ فَعَلَ)، و(يفْعَلُ)، و(ضاربٌ)، و(مضروبٌ)، و(كريمٌ)، بالضميرِ [فيهن][4]، و(فَعَلَ زيدٌ)، أو (يَفْعَلُ)، أو (ضارِبٌ)، أو (مضروبٌ)، أو (كريمٌ أبواهُ) بدونِ الضميرِ؛ لأنَّ مبدأَ كلامِ المتكلمِ موضعُ خِيرَةٍ، فله أنْ يبدأَ بالاسمِ، أو بالفعلِ، فعندَ[5] البداءة[1]

---

[1] ينظر: المفصل: (166)، وتوضيح المقاصد: (359/1)، وأوضح المسالك: (99/1)، وإرشاد السالك: (116/1).

[2] قال ابن يعيش: ((فاللازمُ في أربعةِ أفعال: "افْعَلْ" للأمر فالفاعلُ فيه مستكن لا يمكن إبرازُه. و"تَفْعَلُ" للمخاطب. و"أَفْعَلُ" للمتكلّم وحدَه. و"نَفْعَلُ" للمتكلّم إذا كان معه غيرُه. ومعنَى اللزوم أنّ إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصّةً لا تُسنَد إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارزٍ. والمرادُ بالبارز أن يكون له علامةٌ لفظيّةٌ، وذلك أن "افْعَلْ" في الأمر للواحد لا يظهر ضميرُه، ويظهر في التثنية والجمع، نحوِ: "افْعَلَا"، و"افْعَلُوا"، وكذلك "تَفْعَلُ" إذا خاطبت واحدًا لا يظهر له صورةٌ. وتظهر العلامةُ في التثنية والجمع، نحوِ: "تفعلان"، و"تفعلون". فأمّا "أَفْعَلُ" إذا أخبر عن نفسه، و"نَفْعَلُ" إذا أخبر عن نفسه وعن غيره، فلا يظهر له صورةُ فاعلٍ ألبتّةَ استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقةِ للفعل، نحوِ الهمزةِ في "أَفْعَلُ"، والنونِ في "نَفْعَلُ"، وما عدا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتارُ الضمير فيه، فاعرفه)). ينظر: شرح المفصل: (328/1)، وشرح الكافية للرضي: (414/2)، وتوضيح المقاصد: (364/1).

[3] ما بين المعقوفتين سقط من: (أ) وما أثبته من: (ب) و(ج).

[4] ما بين المعقوفتين سقط من: (أ) وما أثبته من: (ب)

[5] في "أ" تكررت كلمة: ((فعند)) سهوا من الناسخ.

بالاسمِ المفردِ جاء الضميرُ؛ لئلا يلزمَ التكريرُ والتطويلُ، واستترَ؛ لعدمِ اللبسِ؛ لأنَّ الفعلَ لا بُدَّ له من فاعلٍ، وممتنعٌ أن يكونَ الفاعلُ أقلَّ من واحدٍ بخلافِ الزائدِ عليه؛ لعدمِ امتناعهِ، والزائدُ يحتملُ أشياء اثنين وثلاثةً **[29–و]** وما فوقَها، فلم يرتفع الالتباسُ إلاَّ عن الواحدِ، فجاء استتارُ ضميرِه عندَ تقدمِ الاسمِ على الفعلِ، أمَّا إذا تأخَّرَ المظهرُ عن الفعلِ فالفاعلُ هو، فيمتنع مجيء آخرَ؛ للفاعليّةِ مظهرًا كانَ أو مُضمرًا[2].

وجاءت الياءُ في: (تفعلينَ) بإزاءِ التاءِ المكسورةِ في: (فعلتِ)؛ لأنَّ التاءَ في أوَّلهِ عَلَمُ الخطابِ[3]، ولم يُمكن زيادةُ تاءٍ أُخرى؛ لاجتماعِ الزيادتين المتماثلتين في أوَّلهِ، فجيءَ بالياءِ؛ لأنَّها عَلَمُ المؤنثِ في هذي[4]. فلذا حَصلتْ للمرفوعِ من المتّصلِ البارزِ إحدى عشرةَ صُورةً وللمنصوبِ منه اثنتا عشرةَ وإلى هذا وقعتِ الأشارةُ بقولنا:

وَأَلْفَـــاظٌ لِمَرْفُـــوعٍ تَرَاهَـــا ... عَلَـــى عَـــدَدِ الشُـــهُورِ بِخَـــطٍّ وَاحِـــدْ

وَأَلْفَـــاظٌ لِمَنْصُـــوبٍ عَلَـــى مَـــا ... ذَكَـــرتُ وَلَا مَجَـــالَ لِخَـــطِّ[5] فَـــارِدْ

الفَارِدُ: الفَردُ[1].

---

[1] في "أ" و"ب" ((بداءة)) وفي "ج": ((البداءة))، وهو أنسب بالسياق.

[2] ينظر: شرح المفصل: (327/2– 328)، وشرح التسهيل لابن مالك: (127/1)، وارتشاف الضرب: (937/2).

[3] في هذه المسألة خلاف فذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الياء في (تَضْربين) ضمير من حيث إنَّها لفظ اتصل بآخر الفعل المضارع دال على من هو له، وكذلك الواو والألف، ويرى الأخفش أنَّ الياء في (تضربين) علامة للتأنيث لا ضمير، وضمير الفاعل مستتر، ونقل عن المبرد أنَّ الياء علامة للضمير المستكن في فعل الواحد، ووافقه فيه المازني أيضًا. ينظر: شرح المفصل: (356/3)، وشرح الكافية للرضي: (415/2)، وارتشاف الضرب: (914/2)، والمساعد: (85/1–86)، والمفراح: (76).

[4] قال حسن باشا: ((أي: عين الياء في تضربين للفاعل؛ لأنَّ الياء يجيء للتأنيث كهذي أمة الله، فلما جاء الياء للتأنيث كان مناسبًا للتعيين، فلهذا عين الياء له، وفيه نظر؛ لجواز أن يكون (هذي) صيغة موضوعة للتأنيث، أو يكون الياء بدلًا عن الهاء في: هذه أمة الله)). المفراح: (76).

[5] في "ج": ((لخط)).

فالمتصلةُ المرفوعةُ نحو: (فعلتُ)، (فَعَلْنَا)، (فَعلتَ)، (فعلتُما)، (فَعلتُم)، (فَعلتِ)، (فَعلتُنَّ)، ([تفعلين])[2] و(فَعلا)، (فَعلوا)، (فعلنَ). إنَّما جُعِلَ الضميرُ في: (فعلتُ)، و(فعلتَ)، و(فعلتِ) حرفًا واحدًا؛ ليُخالِطَ الفعلَ، ويَصيرَ كأحدِ أجزائِهِ ويُستدَلَّ بذلك على فرطِ امتزاجِ الفعلِ بفاعلِه، وأُوثرتِ التاءُ؛ لأنَّ القياسَ كانَ أن يُؤثَرَ حَرْفٌ من حُروفِ اللينِ؛ لخفّتِهِ، وأنْ يكونَ **[29–ظ]** ذلك الحرفُ هو الواوَ؛ لأنَّها تُناسِبُ المُخاطبَ لما مرَّ في حروفِ المضارعةِ، والمتكلمُ مُقابلٌ للمخاطبِ؛ لأنَّ أحدَ الطرفين مُقابلٌ للطرفِ الآخرِ فكأنَّه هو، لكن تَعذَّرَ مجيءُ الواوِ؛ لقصدِهم تحريكَ كلٍّ من هذه الضمائرِ إظهارًا لقوّتِه، بكونهِ ضميرَ فاعلٍ، ولأنَّه اسمٌ، والأصلُ فيه الإعرابُ، [وأصلُ الإعرابِ][3] بالحركاتِ، والحركةُ على الواوِ مستثقلةٌ فيُصارُ إلى ما هو قريبٌ منها من حيث المخرجِ، من غير حروف العلَّةِ، وهو التاءُ[4].

والمغايرةُ بين حركاتِها؛ للفرقِ، وتعيينُ الضمِّ للمتكلّمِ؛ لقوّتِهِ بدلالتِه على المذكرِ والمؤنثِ[5]، وتعيينُ الفتحِ للمخاطبِ والكسرِ للمخاطبةِ؛ لأنَّ المخاطبَ مقدمٌ، وهو كثيرٌ، والكثرةُ تستدعي الخفّةَ فيتعيّنُ

---

[1] جاء في العين: (24/8) (فرد): ((الفارِدُ والفَرد: الثَّور))، وينظر: تهذيب اللغة: (70/14) (فرد)، والصحاح: (518/2) (فرد).

[2] ما بين المعقوفتين سقط من: (أ) و(ب) وما أثبته من: (ج).

[3] ما بين المعقوفتين سقط من: (أ) و(ب) وما أثبته من: (ج).

[4] قال ديكنقوز: (("وزيدت التاء" لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان أو مؤنثا "في ضربتُ" بضم التاء "لأن تحته" أي ضربت "أنا مضمر" وقد مر نظيره في الإعراب والقياس أن يزاد من حروف أنا إلا أنَّه "لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس" لأنَّه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة ألف تحركت التبس بتثنية الغائب، ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب، ولا يمكن أيضا أن يزاد من حروف العلة؛ أما الألف فلما مر، وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع، وأما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل أعني الضم)). شرح مراح الأرواح: (34).

[5] قال أبو حيان: ((وخص المتكلم بالضم لأنَّه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركات الحركة الأولى، وقيل: لأنَّه إذا أخبر لا يكون إلا واحدًا وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد فألزم الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب؛ لأنَّه أكثر ويعطف بعضه على بعض)). ارتشاف الضرب: (223/1).

الكسرُ للمخاطبةِ[1]. و(فَعلْنا) زيادةُ النونِ؛ لتدلَّ على ما فوقَ الواحدِ؛ لأنَّ فيه اجتماعًا، وإنْ كان اثنين، وهي تَدلُّ على الجمعِ كما في نحو: (نَنصرُ)، وزيادةُ حرفٍ آخرَ لزيادةِ المعنى؛ لأنَّ التاءَ المضمومةَ للمتكلّمِ الواحدِ و(نا) تدلُّ على ما فوقَه[2]، وتعيينُ الألفِ؛ لخفّتِها. و(فَعلْتُما) و(تفعلين) قد سبقَ ذكرهما، و(فَعلتُم) أَصلُهُ: (فَعلتُموا) بالواوِ؛ للجمعِ بدليلِ عودِها عندَ اتصالِ ضميرٍ **[30–و]** في نحو: (فعلتموه) على اللزومِ[3]، وعلى الجوازِ عندَ عدمِهِ، وهو كثيرٌ لا يَضبطهُ القلمُ، والمصداقُ لنا هو الاستقراءُ، وحَذفُ هذه الواوِ؛ لدلالةِ ضَمّةِ ما قبلَ الميمِ؛ لأنَّ القياسَ كانَ أن يبقى على الفتحة[4] الأصليّةِ، فلمَّا غُيِّرت إلى الضمّةِ لا بُدَّ لتعيينها من مُوجِبٍ، والواو صالحةٌ للموجبيّةِ؛ لاقتضائِها انضمامَ ما قبلَها؛ ليحصل المدُّ بسكونِها وضمّةِ ما قبلها، استُدلَّ بذلك على أنَّ هنا واوًا محذوفةً، أمَّا الميمُ فحاجزٌ غيرُ حَصينٍ؛ لما به ضعف[5] لشبهِهِ بحروفِ العلّةِ، من حيث الخفاءُ، والمدُّ، فلا

---

[1] قال ابن يعيش: ((فضمّوا تاء المتكلّم لتكون حركتُها مُجانِسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطَب، لتكون حركتُها من جنسٍ حركة المفعول ... فإنّ كان مخاطبًا، فصلتَ بين لفظِ مذكّره، ومؤنّثه، ومثنّاه، ومجموعه، فتقول في المذكر: "ضربتَ"، وفي المؤنّث "ضربتِ"، فتفتح التاء مع المذكّر، وتكسِرها مع المؤنّث؛ للفرق بينهما. وخصّوا المؤنّث بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء ممّا تُؤنَّث بها في نحو"تَفْعَلِينَ" وفي "ذي")). شرح المفصل: (295/2).

[2] قال قره سنان: ((زيدت النون في ضَرَبنَا لمتكلِّمَين كان أو لمتكلِّمين أو لمتكلِّمتَين أو لمتكلِّماتٍ لأنَّ الشأن تحته نحنُ مضمر ... فهو الضمير ثم زيدت الألف؛ للفرق حتى لا يلتبس بـ ضَرَبْنَ، وقيل: زيدت النون والألف معًا؛ لأنَّ تحته إنَّنا مضمر، فهما الضمير حينئذ، وقيل: زيدت الألف لهذا وهو الضمير حينئذ، ثم زيدت النون؛ حتى لا يلتبس بتثنية الغائب، وفتحت النون سواء كانت فاعلًا أو جزؤه أو فارقة؛ للألف والخفة)). رواح الأرواح: (144)، وينظر: ينظر: المفراح: (63).

[3] قال الرضي: ((وأما إن ولي ميم الجمع ضمير نحو: ضربتموه، وجب في الأعرف رجوع الضم والواو؛ لأنَّ الضمير، لاتصاله، صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو يقع طرفا، وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير، أيضا؛ ولم يثبت ما ذهب إليه، وإذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها، ضمت الميم ردا لها إلى أصلها وقد تكسر)). شرح الكافية: (413/1)، وينظر: المفراح: (58)، وشرح المراح لديكنقوز: (32).

[4] في "ج": ((فتحته)).

[5] في "ج": ((لما به من الضعف)).

يُكترثُ لوجودِه. وجَلبَ ضمُّ التاءِ في: (فَعلتُم) الضمَّ[1] إلى تاءِ (فعلتُما) ليتّحدا في الحكمِ بثبوتِ المشاركةِ بينَهما في مجاوزةِ الفاعل[2]، ولأنَّ الميمَ شفويةٌ كالواوِ، فناسبَ أنْ يُضمَّ ما قبلها[3]. والقياسُ في: (فَعلتُنَّ) كانَ أن يقالَ: (فَعلتُمن) بزيادةِ النونِ بعدَ الميمِ، أمَّا زيادةُ النونِ فلكونِها دالةً على الجمعِ، وأمَّا وقوعُ الميمِ قبلَها؛ فلمجيءِ ضميري الاثنينِ والجمعِ، وهما الألفُ والواوُ بعدَها في: (فعلتُما) و(فعلتموا)، فَعُلِمَ أنَّ القياسَ ما ذكرنا فَقُلبتِ الميمُ نونًا؛ لمشابهةٍ بينَهما من حيث أنَّ كُلّاً منهما غُنّةٌ في الألفِ، ثم أدغم[4] فصارَ إلى (فعلتنَّ)[5]. **[30–ظ]** ولم يجئْ قبَل ألفِ الاثنينِ في: (فَعَلا)، وواوِ الجمعِ ونونِه في: (فَعلُوا)، و(فَعَلْنَ) ميمٌ، أو حرفٌ آخرُ، وإن استدعى مَجيئَه القياسُ على: (فَعلتُما)، و(فَعلتُموا)؛ لأنَّ الضميرَ في: (فَعَلْتَ)، و(فَعلتِ)؛ لظُهورِه أعلى حالًا من المستكنِّ في: (زيدٌ فَعَلَ)، و(هندٌ فعلتْ)، فلا يلزم من مجيءِ شيءٍ فيما واحدهُ أعلى حالًا مجيئُه فيما هو بخلافِ ذلك.

---

[1] في "أ" تكررت كلمة: ((الضم)).

[2] في "ج": ((الواحد)).

[3] قال ابن يعيش: ((وإنّما خُصّ بالضمّ دون غيرِه لأمرَيْن: أحدهما: أنّ المتكلّم أوّلٌ قبل غيره، فأُعطي أوّل الحركات، وهي الضمّةُ. والأمرُ الآخر: انّهم أرادوا الفرقَ بين ضميرَي المتكلّم والمخاطَبِ، فنزّلوا المتكلّمَ منزلةَ الفاعل، ونزّلوا المخاطَبَ منزلةَ المفعول من حيث كان هذا مخاطبًا، وذاك مخاطِبًا، فضمّوا تاء المتكلّم لتكون حركتُها مُجانِسة لحركة الفاعل)). شرح المفصل: (2/294–295).

[4] في "ج": ((ثم جاء الإدغام)).

[5] قال الدماميني: ((وفي بعض المقدمات أن أصل ضربتن ضربتمن فأدغمت الميم في النون وأن النون هنا بإزاء الواو التي في ضمير الجماعة، وهذا مردود بأن أحرف (ضوى مشفر) لا تدغم في مقاربها)). تعليق الفرائد: (2/23). وقال حسن باشا: ((اعلم أن بعضاً من التصريفيينَ قد قالوا: إنما شُدِدَ نونُ (ضَرَبتُنَّ)؛ لأنَّ اصلَه ضَربتُنْ بالتخفيفِ، فأريدَ أن يكونَ ما قبلَ النونِ ساكناً ليكونَ مطَّرِداً بجميعِ نوناتِ النساءِ في سكونِ ما قبلَ النونِ، ولا يُمكِنُ إسكانُ ما قبلَ النونِ هاهنا، وهو تاءُ المخاطبِ، لأنه لو أسكِنَ لاجتمعَ الساكنانِ، ولا يمكنُ حذفُها لأنها علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذفُ إذا لم توجدْ علامةٌ أخرى. فلما لم يُمكنْ إسكانُ ما قبلَ النونِ هاهنا، زادوا النونَ لِقُربِ النونِ من النون، ثُم أدغِمَ أحدُهما بالآخر، لاجتماعِ الحرفينِ المتجانسينِ)). المفراح: (60).

والمُتّصلةُ المنصوبةُ نحو: (نَصَرنِي)، (نَصرنَا)، (نَصركَ)، (نصركِ)، (نَصرَكُما)، (نَصرَكم)، (نصركنَّ)، (نَصَرهُ)، (نَصرَها)، (نصَرهُما)، (نَصرهُم)، (نَصرهنَّ)[1].

وتعيينُ الياءِ للمتكلّمِ الواحدِ، والكافِ للمخاطبِ، والهاءِ للغائبِ؛ لأنَّ المفعولَ بعدَ الفاعلِ في الرُتبةِ وهذه ضمائرُ المفعولين، فلا بُدَّ من أنْ يُؤخَذَ لكُلٍّ حرفُ بعدَ التاءِ؛ لأنَّها ضميرُ الفاعلِ والمتكلم مُقدَّمٌ على المخاطبِ، والغائبِ، والأصلُ: أنْ يُجاءَ بحرفِ العلّةِ؛ لخفّتهِ فيختصّ بالياءِ؛ لأنَّها قبل الألفِ، وقد نُبّهتَ قبلُ على أنَّ المخاطبَ مُنتَهَى، فيختصّ بالكافِ؛ لأنَّها من أصلِ اللسانِ، وهو المنتَهى في الفمِ، ولا يُستَرابُ في خفاءِ الغائبِ، فَيختصُّ بالحرفِ الخفي وهو الهاءُ، وتخريج المباحثِ الباقيةِ في هذه الضمائرِ سَهْلٌ لمن تأمَّلَ فيما سبقَ **[31–و]**.

وَمَجْـــــرُورٌ كَمَنْصُـــــوبٍ وَهَـــــذَا لِنُـــونٍ قَبْـــلَ يَـــاءِ الـــنَفْسِ فَاقِـــدْ

وَلَـــمْ يَفْقِـــدْهُ فِـــي مِنِّـــي وعَنِّـــي وَفِـــي كَلِـــمٍ ثَـــلَاثٍ يَـــابنَ مَاجِـــدْ

ولفظُ المجرورِ كلفظِ المنصوبِ، إلاَّ أنَّ ياءَ المتكلمِ [في المنصوبِ][2] له نونُ عمادٍ كما في نحو: (نَصَرَني)، وفي المجرورِ لا، إلاَّ في: (مِنيّ)، و(عنّي)، و(لدُنّي)، و(قَدْني)، و(قَطْني)، بمعنى حَسْبي، وذلك نحو: (غُلامي)، (غُلامُنا)، (غُلامكَ)، (غُلامُكِ)، (غُلامكما)، (غلامكم)، (غلامكنّ) و(غلامُه)، (غلامُها)، (غلامُهما)، (غلامُهم)، (غلامهنَّ)[3]. استوى لفظًا[1] المجرورِ والمنصوبِ لما

---

[1] في "ج": تقديم وتأخير في الكلام.

[2] ما بين المعقوفتين سقط من: (أ) و(ب) وما أثبته من: (ج).

[3] في "ج": تقديم وتأخير في الكلام. قال المبرد: ((فأما قولك ضربني وأكرمني فإنما الاسم الياء وهذه النون زائدة زادوها عمادا للفعل لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر وهذه الياء تكسر ما قبلها تقول هذا غلامي ورأيت غلامي فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب فزيدت هذه النون لتسلم فتحة الفعل في الماضي وإعرابه في إعرابه وذاك ضربني ويضربني كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء تقول مني وعني لأن (من) و (عن) لا تحرك نونهما لأنهما حروف مبنية وكذلك قطني وقدني وما كان مثل ذلك وإنما زيدت النون لأنها تزاد في الأواخر كالتنوين الذي يلحق الأسماء والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال والنون التي تزاد مع الألف في فعلان والنون حرف أعني مضارع حروف المد واللين)). المقتضب: (263/1)، وقال أبو حيان: ((ويحتمل أن تكون النون في قطني وقدني ليست نون وقاية بل هي من أصل الكلمة حكى الكسائي عن العرب: قطن عبد الله

ذكرنا، واستصحب[2] الياءُ في المنصوبِ دون المجرورِ النونَ؛ لأنَّ استصحابَ النونِ؛ ليُصان الفتح عن أخي الجر[3] وهو الكسرُ، ولذا سُمِّيَتْ نونَ عمادٍ وتُسمَّى نونَ الوِقايةِ، أيضًا لذلك، والاسم مختصٌّ بالجرِّ، فلا يُصان عن أخيه، فلا يتأتى فيه استصحابُ النونِ، واستصحابُها في المتكلم[4] المستثناةِ؛ لإبقائِها على سكونِ أواخرِها[5].

وَمُنْفَصِـــلٌ لِغَيْـــرِ الجَـــرِّ جَـــاءٍ وَفِـــي ضَـــرْبَيهِ ضِـــعْفُ السِـــتِّ وَارِدْ

فَهَـــا أَبْكَـــارَ أَفْكَـــارٍ حِسَـــانًا تَغِـــيظُ بِحُسْـــنِهَا الهيـــفَ النَوَاهِـــدْ

درهم، وقطن عبد الله درهم، بحر عبد الله ونصبه، فعلى هذا النون من أصل الكلمة فإذا انجر ما بعده فهو مبني على الفتح لشبهه بقطن الذي هو اسم فعل)). ارتشاف الضرب: (180/2).

[1] في "ج": ((لفظي)).

[2] في "ج": ((واستصحاب)).

[3] في "ج": ((ليصان المصون عن الجر عن أخيه)).

[4] في "ب" و"ج": ((الكلم)).

[5] قال ابن يعيش: ((وإنما زادوا النونَ في المنصوب إذا اتصل بالفعل وِقايةً للفعل من أن تدخله كسرةٌ لازمةٌ. وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلَّا مكسورًا إذا كان حرفاً صحيحًا، نحوَ: "غلامي"، و"صاحبي". والأفعالُ لا يدخلها جرٌّ، والكسر أخو الجرّ؛ لأن مَعْدِنَهما واحدٌ، وهو المَخرَجُ، فلمّا لم يدخل الأفعالَ جرٌّ، آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفًا وحِراسة من أن يتطرّق إليها الجرُّ، فجاؤوا بالنون مزيدةً قبل الياء، ليقع الكسرُ عليها، وتكون وِقاية للفعل من الكسر. وخصوا النونَ بذلك، لقُرْبها من حروف المدَّ واللين، ولذلك تُجامِعها في حروف الزيادة، وتكون إعرابًا في "يفعلان"، و"تفعلان"، و"يفعلون"، و"تفعلون"، و"تفعلين"، كما تكون حروفُ المدّ واللين إعرابًا في الأسماء الستة المعتلّة من نحوِ قولك: "أخوك"، و"أبوك"، وأخواتِهما، وفي التثنية والجمع؛ ولأن هذه النون قد تكون علامةَ إضمار، فكرهوا أن يأتوا بحرفٍ غيرِ النون، فيخرجَ عن علامات الإضمار)). شرح المفصل: (347/2-348)، وينظر: المقتضب: (263/1)، والتعليقة: (87/2)، واللباب: (84/2).

غاظَه: أغضبَهُ[1]، والهيفُ: جَمعُ هَيفاء، وهي الضامِرُ البطنِ[2]، والنواهِدُ: **[31–ظ]** جمعُ ناهِدٍ، وهي التي نَهدَ ثَديُها أي: ارتفعَ[3]، والضميرُ المنفصلُ للمرفوعِ والمنصوبِ، ولا مجرورَ له؛ لأنَّ المجرورَ متصلٌ بما قبله، كـ(غلام زيدٍ) و(بزيدٍ)، فلو جاء له مجرور يلزم أنْ يكونَ منفصلًا متصلًا وهو محالٌ[4].

فالمرفوعة[5] منه: (أنا)، (نحن)، (أنتَ)، (أنتِ)، (أنتما)، (أنتم)، (أنتنَّ)، (هو)، (هي)، (هما)، (هم)، (هنَّ)[6].

فـ(أنا) أصله: (أنَ) بلا ألفٍ بعدَ النونِ المفتوحةِ بدليلِ قولهم في اللغةِ الشائعةِ: (أنَا فعلتُ) كذا بدونِ الألفِ لفظًا، والألفُ في الوقفِ؛ لبيانِ فتحةِ النونِ[7]. واختيارُ الهمزةِ؛ لأنَّها من مَبدأِ المخارجِ والمتكلّم

---

[1] ينظر: العين: (439/4) (غيظ)، والصحاح: (1176/3) (غيظ)، ولسان العرب: (450/7) (غيظ).

[2] ينظر: العين: (96/4) (هيف)، وتهذيب اللغة: (237/6) (هيف)، والصحاح: (1444/4) (هيف).

[3] ينظر: العين: (28/4) (نهد)، وتهذيب اللغة: (118/6) (نهد)، والصحاح: (545/2) (نهد).

[4] قال الرضي: ((وإنما لم يكن المجرور إلا متصلا؛ لأنَّ المتصل ... هو الذي يكون كالجزء الأخير لعامله، يعني يجيء العامل أولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن معه الفصل بينهما، والمجرور كذلك، فإن قيل: أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف إليه في الشعر؟، قلت: ذلك مع الظاهر قبيح، فامتنع في المضمر الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر)). شرح الكافية: (409/1).

[5] في "ب": ((فالمرفوع)).

[6] في" ج": تقديم وتأخير في الكلام.

[7] هذه من مسائل الخلاف بين النحاة فالضمير عند البصريين هو الهمزة والنون، والألفُ الأخيرة أُتي بها في الوقف لبيانِ الحركة، فهي كالهاء في "اغزُه" و"ارمِه"، وذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير مجموع الثلاثة، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونِي ... حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا

مبدأ الكلام وتَقدُّمها أيضًا؛ لاختصاصِها بالمبدأِ، والزيادةُ عليها؛ ليفصل[1] المنفصلُ على المتصلِ؛ لأنَّه كالمظهرِ، وهو مُختصٌّ بكثرةِ الحروفِ. وتعيينُ النونِ؛ لحُسنِها في السمعِ، وخفّتِها في النطق، مع ما فيها من شبهِ حروفِ[2] اللين بالغُنّةِ، والاستواءُ بينَ المذكرِ والمؤنثِ لما مرَّ.

و(نحنُ) لما فوقَ الواحدِ، والإعراضُ عن صوغِ الصيغةِ للتثنيةِ والجمعِ لما مرَّ، وبناؤه على أقوى الحركاتِ؛ لقوّتِهِ بدلالتِه على الاثنين وما فوقَها، وأصلُهُ: أنا كَرّروا نونَه لزيادةِ المعنى، وأبدلوا من الهمزةِ حاءً؛ لثقلِ الهمزةِ، وكونِهما حلقيّينِ، وأوقعوا [32–و] الحاء بينَ النونينِ، فصار إلى نحنُ[3].

و(أنتَ) إلى (أنتنَّ)، الضمير في كلٍّ منهما[4] الهمزةُ، والنونُ، واللواحقُ؛ للدلالةِ على حالِ المرجوعِ إليه، وتعيين الحرفين لثبوتِ المشاركةِ بين المتكلمِ والمخاطبِ، من حيث دلالةِ المشاهدةِ عليهما[5]، والمباحثُ الباقيةُ ظاهرةٌ لمن تَأمَّلَ فيما تَقدَّمَ[1].

ينظر: شرح الكتاب: (205/1)، والمنصف: (10/1)، والبديع: (689/1)، وشرح المفصل: (304/2)، وشرح الكافية للرضي: (416/2)، والتذييل والتكميل: (194/2–195)، وتمهيد القواعد: (498/1–399)، وقال ابن الخشاب: ((ووردت في هذا الضمير لُغيةٌ زعم الفراء أنها على القلب، وهي قولهم: آن فعلت كذا، قال: أراد "أنا"، فقدم الألف على النون، فصارت بينها وبين الهمزة؛ والذي ذهب إليه بعيد جدًا عن مقاييس العربية)). المرتجل: (328)

[1] في "ب" و"ج": ((ليفضل)).

[2] في "ج": ((حرف)).

[3] قال ابن يعيش: ((وخُصّت بالضمّ لوجوه: منها أنَّ الصيغة للجمع، والواوُ من علاماتِ الجمع، نحو: "قاموا"، و"الزيدون"، والضمّةُ من جنسِ الواو، فلمّا وجب تحريكُها، حُرّكت بأقربِ الحركات إلى معنى الجمع. وهذا قولُ أبي إسحاق الزَّجّاج. ومنها قولُ أبي العبّاس المبرّد إنّها شُبّهت بـ "قَبْلُ"، و"بَعْدُ"، في الغايات، وذلك من حيث صلحت لاثنين فصاعدًا كما صلحت "قبلُ" و"بعدُ" للشيء والشيئين فما فوقهما، فصارت لذلك غايةٌ كـ"قبلُ" و"بعدُ". ومنها أنْ هذا الضمير مرفوعُ الموضع، فحُرّك بحركةِ المرفوع، وهو قولُ أبي الحسن الأخفش الصغير، وقال قُطْرُبٌ: بُنيت على الضمّ؛ لأنّ أصلها "نَحُن" بضمُ العين، ثُمّ نُقلت الضمّة إلى اللام التي هي النونُ)). شرح المفصل: (306/2).

[4] في "ج": ((منها)).

[5] في "ب": ((عليها)).

و(هو) للغائبِ، و(هي) للغائبةِ، فزيادة[2] الحرفينِ؛ ليُماثِلَ ضميرُ الغيبةِ ضميرَ المتكلمِ، وزيادةُ الهاءِ؛ لخفائِها، وزيادةُ الواوِ والياءِ؛ لخفّتِهما معَ قبولِهما الحركةَ، وامتناعُ زيادةِ الألفِ ظاهرٌ، واختصاصُ الواوِ بالمذكرِ؛ لقوّتِه، والقوّةِ[3]؛ للواوِ دونَ الياءِ؛ لافتقارِ حُصولِ جُزءِ الواوِ إلى استعمالِ العُضوينِ، وفتح الواوِ والياءِ؛ ليكونَ حركتُهما كحركةِ نونِ أنا[4]، وضَمُّ الهاءِ وكسرُها؛ للتجانسِ[5]، والكلامُ في: (هُما)، و(هُم)[6]، و(هُنَّ) ظاهرٌ لمن تَأمَّلَ فيما سلفَ[7].

---

[1] اختلف العلماء في أصل الضمير " أنت " فذهب البصريون إلى أنَّ الضمير هو (أن) والتاء حرف خطاب، وذهب الفراء إلى أنَّ "أنت "بكماله هو الاسم، قال الفراء: أخذت التاء من قولك: ذهبت، فضمت إليها أن، وجعلا اسمًا واحدًا، وذهب ابن كيسان إلى أنَّ التاء هي الاسم، وهي التي كانت في فعلت، وكثرت بـ"أن ". ينظر: الإنصاف: (571/2)، وشرح الكافية للرضي: (417/2-418)، وتوضيح المقاصد: (365/1)، التذييل والتكميل: (197/2)، والمساعد: (98/1)، وتمهيد القواعد: (501/1).

[2] في "ج:": ((زيادة)).

[3] في "ج": ((وقوة)).

[4] قال الرضي: ((وإنما حركت الواو والياء؛ لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرًا منفصلاً، إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو: إنهو، وبهي)). شرح الكافية: (418/2).

[5] قال ابن يعيش: ((وفيها ثلاثُ لغاتٍ: "هِيَ" بتخفيف الياء وفتحِها لِما ذكرناه من إرادةِ تَقْوِية الاسم، و"هِيَّ" بتشديد الياء مبالغةٌ في التقوية، ولِتصير على أبْنيةِ الظاهر و"هِيْ" بالإسكان تخفيفًا، وهي أضعفُ لغاتها)). شرح المفصل: (310/2).

[6] سقط من: "ج".

[7] ذهب البصريون إلى أنَّ الواو، والياء في هو، وهي، من أصل الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنَّها للإشباع والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما. ينظر: الإنصاف: (557/2)، واللباب: (478/1)، وشرح المفصل: (308/2)، وشرح الشافية للرضي: (418/2)، وارتشاف الضرب: (928/2)، وتوضيح المقاصد: (366/1)، والمساعد: (199/1).

والمنصوبةُ منه: (إيَّايَ)، (إيَّانا)، (إيَّاكَ)، (إيَّاكِ)، (إيَّاكُما)، (إيَّاكم)، (إيَّاكُنَّ)، (إيَّاهُ)، (إيَّاها)، (إيَّاهُما)، (إيَّاهُم)، (إيَّاهُنَّ)[1].

فـ(إيَّا) هو الضميرُ، والبواقي لواحِقُ؛ للدلالةِ على حالِ المرجوعِ إليه؛ لأنَّ اللواحقَ ألفاظٌ اتَّصلتْ مَبنيّةً لما لفظه واحدٌ، وهو إيَّا يتبين بها مَنْ يرجع إليه الضميرُ، فلزم أنْ تكونَ حروفًا لواحقَ لما[2] ذكرنا من الدلالةِ، كالتاءِ المفتوحةِ والمكسورةِ في: أنتَ وأنتِ، وصَوْغُه [32–ظ] على أربعةِ أحرفٍ؛ لأنَّه ضمير المنصوبِ، والمنصوبُ بعدَ المرفوعِ[3].

والمرفوعُ من المنفصلِ قد جاء على ثلاثةٍ كـ(نحنُ)، و(أنا) مُشترك بين ما هو للمتكلمِ الواحدِ وغيره، فلزم أن يَختصَّ بزيادةِ حرفٍ؛ ليظهرَ تَأخّرُ المنصوبِ؛ لأنَّ الزائدَ بعدَ الناقصِ، وتعيين الهمزةِ لمجيء إيَّا للمتكلمِ أيضًا، ووقوعها أوَّلًا ظاهرٌ.

---

[1] في "ج": تقديم وتأخير في الكلام.

[2] في "أ" و "ب": ((ما)) وفي "ج": ((لما)) وهو الصحيح.

[3] للنحويين آراء كثيرة في (إيّا) والواو والياء والكاف اللاحقة بها وهي:

الأول: أنَّ إيَّا اسم مضمر، ولواحقه أعني الياء، والكاف، والهاء حروف تبين أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغيبة. وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وابن جني. ونسبه صاحب البديع إلى الأخفش.

الثاني: أنَّ إيَّا اسم مضمر، ولواحقه ضمائر. وهو مضاف إليها. ولا يعلم ضمير أضيف، غيره وهذا مذهب الخليل، والمازني. واختاره ابن مالك، ونسبه إليهما، وإلى الأخفش.

الثالث: أنَّ إيَّا اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها. وهو مذهب الزجاج.

الرابع: أنَّ إيّاك بكماله اسم واحد مضمر. ونسب للكوفيين.

الخامس: أنَّ إيّاك بكماله اسم واحد، ظاهر مبهم. حكاه بعضهم. وهو غريب.

السادس: أنَّ إيّا دعامة، تعتمد عليها اللواحق، لتفصل عن المتصل. وهو مذهب الفراء.

ينظر: العين: (440/8)، والكتاب: (358/2)، والإنصاف: (570/2)، واللباب: (479/1)، وشرح المفصل: (311/2)، وشرح التسهيل لابن مالك: (145/1)، وشرح الكافية للرضي: (425/2)، وارتشاف الضرب: (930/2).

وتعيينُ اليائين والألفِ؛ لخفّتهنَّ وتأخُّرُ الألفِ عنهما؛ لتظهرَ خِفّةٌ أخرى بالإدغامِ، ويقلَّ بذلك ثِقلُ كَثْرةِ الحروفِ، ومجيء اللواحقِ على صُوَرِ المتصلةِ المنصوبةِ؛ لاختصاصهنَّ بالمنصوبِ، وكونهنَّ كالمنصوبةِ في الدلالةِ، والانعكاسُ في لواحقِ المتصلةِ المرفوعةِ؛ لانعكاسِ العلّةِ فَتأمَّلْ.

الخاتمة

1- تعد منظومة القلائد للجندي –رحمه الله– من المنظومات التعليمية الصرفية المهمة التي وصلت إلينا، ففيها من الأبواب الصرفية ما لا تجده في غيرها.

2- ذكرت الدراسة أن الجندي كانت له عناية بنظم القصائد التعليمية ولا سيما في علم التصريف.

3- أورد الشارح في باب الضمائر عددًا من مسائل الخلاف، سواء تلك التي كانت بين الكوفيين والبصريين أو غيرها، وفي بعض الأحيان يتسع في عرض الخلاف، وفي أحيان أخرى يكتفي بذكر المسألة الخلافية.

4- اعتنى الجندي في تفسير الكلمات الغريبة للمنظومة، حتى تكون واضحة معروفة للقارئ.

5- يبدو لي أنَّ العلل الصرفية كانت السمة الغالبة للجندي –رحمه الله– فقد كان يعلل أغلب الكلمات التي قد تمرُّ به وقد يورد لها أكثر من تعليل.

6- الشرح ينمُّ عن قدرات علمية اتصف بها الشارح، وهي تظهر جلية فيما أورده من تعليلات لمختلف القضايا الصرفية.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م.

2- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت 767 هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1- 1373 هـ - 1954 م.

3- أسرار البلاغة، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

4-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1 1424هـ- 2003م.

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

6- البديع في علم العربية، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1 -1420هـ.

7- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.

8- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827 هـ)ـ تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1- 1403 هـ - 1983 م.

9- التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت 377هـ)، المحقق: عوض بن حمد القوزي، ط1- 1410هـ - 1990م.

10- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1- 1428 هـ.

11- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م.

12- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط1 1428هـ - 2008م.

13- الدر الفريد وبيت القصيد، المؤلف: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ) المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

14- ديوان سقط الزند، المؤلف: أحمد بن عبدالله أبو العلاء المعري ، دار صادر بيروت، 1376هـ- 1957م.

15- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، المؤلف: أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ) المحقق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ط1، 1979م.

16- رواح الأرواح شرح مراح الأرواح، المؤلف: يوسف بن عبد الملك بن بخشيش المعروف بقره سنان تحقيق: عمر زاهد محيسن الكبيسي، رسالة ماجستير، 1440هـ- 2018م.

17- شرح الرضي على الكافية، تأليف: رضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ), تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر, 1398 هـ - 1978 م, جامعة قاريونس.

18- شرح المراح، المؤلف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت 855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3- 1379 هـ - 1959 م.

19- شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 1422 هـ - 2001 م.

20- شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1- (1410هـ - 1990م).

21- شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م.

22- شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 2008 م.

23- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4 1407 هـ - 1987 م.

24- العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال.

25- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1 ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

26- الكافية في علم النحو، المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت 646 هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1- 2010 م.

27- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، (ت 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.

28- الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 2000 م.

29- اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق ط1، 1416هـ 1995م.

30- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3 - 1414 هـ.

31- المرتجل (في شرح الجمل)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، 1392 هـ - 1972 م.

32- المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف: الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى- دار البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1- 1402هـ-1982م.

33- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المؤلف: أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت ٧٤٩هـ)، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1 ١٤٢٣ هـ.

34- المسائل الحلبيات، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ)، المحقق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1- 1407 هـ - 1987 م.

35- معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»: إعداد: علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، ط1، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

36- مفتاح العلوم، المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت 626هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1407 هـ - 1987 م.

37- المفراح في شرح مراح الأرواح، المؤلف: حسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت 827هـ)، المحقق: حسين عبد إسماعيل، اطروحة دكتوراه، 1426هـ-2005م.

38- المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو ابن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1- 1993.

39- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

40- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1373،1هـ -1954م.

المجلات

1- **العجالة في تفسير لفظ الجلالة: شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت: 700هـ) تحقيق** الدكتور محمد الدالي، بحث منشور في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد الثاني والسبعون، الجزء الثاني، ذو القعدة: 1418هـ-1998م. ص: 237-266.

2- **عقود الجواهر في التصريف:** شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت:700هـ)، تحقيق: أ.م.د. زكريا، بن سليمان الخليفة، بحث منشور في مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد8، العدد2، يناير، 2015م.

المخطوطات

1- **حـل القـرائض فـي فـن الفـرائض:** أبـو العـلاء محمـود بـن أبـي بكـر البخـاري (ت: 700هـ)، مخطوط تحتفظ به مكتبة لا له لي التركية تحت رقم: (1318).

References

- The Holy Quran.

1- Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resip beating from the tongue of the Arab* (1st ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

2- Al-Jawziyyah, B. I. (1954). *Guidance of the traveller to solve the Alfiyyah of ibn Malik* (1st ed.). Adwaa Al-Salaf library. Riyadh.

3- Al-Jurjani, A. R. (2017). *Secrets of rhetoric*. Al-Madani Press. Cairo. Pp.60

4- Al-Anbari, A. M. (2003). *Equity in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians* (1st ed.). Modern Library. Beirut.

5- Hisham, A. Y. (2010). *The clearest paths to the Alfiyyah of Ibn Malik*. Al-Fikr Press for printing, publishing and distribution. Lebanon.

6- Al-Atheer, M. A. (1999). *Budaiya in the science of Arabic* (1st ed.). Umm Al-Qura University. Makkah. Saudi Arabia.

7 - Al-Andalusi. (2013). *Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation* (1st ed.). Al-Qalam Press. Damascus.

8- Al-Damamini, M. O. (1983). *Al-Faraid's Commentary on Facilitating Benefits* (1st ed.). Al-Qalam Press. Damascus.

9- Al-Farsi, A. A. (1990). *Commenting on the book of Sibawayh* (1st ed). Retrieved from: noor-book.com/5gosfj. pp.324.

10- Al-Masri, M. Y. (2008). *Explanation of the facilitation called facilitating the rules with an explanation of the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation. Cairo. Egypt.

11- Al-Azhari, M. A. (2001). *Language refinement* (1st ed.). Arab Heritage Revival House. Beirut.

12- Al-Maliki, B. H. (2008). *Clarification of the Objectives and Paths of Explanation of the Alfiyyah of ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi Press. Lebanon.

13- Al-Mustaasimi, M. A. (2015). *The unique role and the bottom line* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

14 - Al-Maari, A. A. (1957). *The Anthology of the Fall of the Zand*. Sader press. Beirut.

15- Al-Shantarini, A. B. (1979). *Ammunition in the merits of the people of the island* (1st ed.). Arab Book House. Libya. Tunisia.

16- Bakhshish, Y. A. (2018). *Rawah of spirts, Explanation of Marah spirts*. Master dissertation. Retrieved from: https://shorturl.at/zDIR7

17- Al-Astrabadi, M. A (1978). *Al-Radi's Explanation of Al-Kafiyyah.* Garyounis University press.

18- Dikanquz, Sh. A. (1959). *Explanation of Al-Marah* (3rd ed.). Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Printing Company.

19- Al-Mawsili, M. Y. (2001). *Explanation of the detailed explanation of al-Zamakhshari* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

20- Al-Jiani, M. A. (1990). *An explanation of facilitating the benefits*. (1st ed.). Hajar for printing, publishing, distribution and advertising.

21 - Al-Istrabadhi, M. A. (1975). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajib*. Al-Kutub al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon

22- Al-Marzban, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah Press. Beirut. Lebanon.

23- Al-Farabi, I. H. (1987). *Al-Sihah is the crown of the language and the authenticity of Arabic* (4th ed.). Al Ilm Lilmalayin press. Beirut.

24- Al-Farahidi, A. (2008). Al-*Ain*. Al-Hilal Library and Publishing House.

25- Al-Tibi, Sh. A. (2013). *Fatouh Al-Ghayb in revealing the mask of doubt - which is Al-Tibi's Footnote to the scouts* (1st ed.). 17(1), 10905. Available at: https://shorturl.at/fivN9

26- Al-Maliki, H. J. (2010). *Sufficient in the science of grammar*. (1st ed.). Library of Arts. Cairo.

27- Sibawayh, A. Q. (1988). *The book*. (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

28- Al-Muayyad, I. (2000). *Al-Kanash in Grammar and Morphology*. Modern Library for Printing and Publishing. Beirut. Lebanon.

29- Al-Akbari, A. A. (1995). *The core in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

30- Al-Ifriqi, M. M. (1994). *Lisan Al Arab* (3rd ed.). Sader Press. Beirut.

31- Al-Khashab, A. A. (1972). *Al-Murtajil (in explaining the sentences).* Damascus. Retrieved from: https://shorturl.at/vV149.

32- Aqeel, A. B. (1982). *Helper to facilitate benefits* (1st ed.). Scientific Research and Revival of Islamic Heritage press.

33- Fadlallah, A. Y. (2003). *Paths of vision in the kingdoms of Al-Amsar*. (1st ed.). the Cultural group press. Abu Dhabi.

34- Al-Farsi. (1987). *Aleppian Issues* (1st ed.). Al-Qalam Press for Printing, Publishing and Distribution. Damascus. Al-Manara for Printing, Publishing and Distribution. Beirut.

35- Ballut, A., Ballut, A. T. (2001). *Dictionary of history - Islamic heritage in the libraries of the World* (1st ed.). Al-Aqaba press. Kayseri. Turkey.

36- Al-Sakaki, Y. M. (1987). *The key of science* (2nd ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

37- Al-Aswad, H. A. (2005). *Al-Mufrarah in explaining the joys of souls* (1st ed.). Doctorate thesis at https://shorturl.at/COTY8

38- Al-Zamakhshari, M. A. (1993). *The detailed in the art of syntax* (1st ed.). Al-Hilal library. Beirut.

39- Al-Mubarrad. M. Y. (2015). *Al-Muqtadab*. The World of Books Press. Beirut.

40- Al-Mawsili, O. J. (1954). *Mediastinum by Ibn Jinni, Explanation of the Book of Morphology by Abu Uthman Al-Mazni* (3rd ed.). Old Heritage Revival House. Retrieved from: https://shamela.ws/book/10545

Journals

1- Al-Jundi, Sh. A. (1998). Urgency in interpreting the word of God. *Arabic Language Journal in Damascus*, 72(2). 237-266.

2- Al-Jundi, Sh. A. (2015). Jewels contracts in morphology. *Journal of Human Sciences*. 8(2).

Manuscripts

1- Al-Bukhari, M. (N.D). *The solution of loans in the art of impositions*. A manuscript kept by the Turkish library.